

## الحالات المعروضة يوم 26 جانفي 2017

الحالة: الأحداث النقابية يوم 26 جانفي 1978

الإسم: خير الدين الصالحي.

مقدم الحالة: الضحية

هو خير الدين بن الهادي بن الطاهر الصالحي مولود بباجة في 16 جويلية 1933 مهنته الحالية متقاعد من وزارة المالية انخرط في النشاط النقابي في سن مبكرة كما تقلد عدة مسؤوليات نقابية بداية من سنة 1955 بالاتحاد الجهوي للشغل بباجة، ثم وبداية من سنة 1974 بالاتحاد العام التونسي للشغل فضلاً عن شغله مناصب نيابية صلب مجلس نواب الشعب الذي كان يسمّى بمجلس الأمة خلال عشرية السبعينات من القرن الماضي.

### الوقائع

انعقدت جلسة عامّة وطنية للاتحاد العام التونسي للشغل بنزل أميلكار أيام 8 و9 و10 جانفي 1978 شهدت مداوات مطوّلة ثم اجتمعت الهيئة الإدارية للاتحاد واتخذت قرارا بالإضراب العام وتركت للمكتب التنفيذي اختيار اليوم لتنفيذه والذي بدوره حدّده ليوم الخميس 26-01-1978.

وبداية من يوم 25-01-1978، تمّ تطويق مقرّ الاتحاد العام التونسي للشغل من قبل الأجهزة الأمنية قبل ان يتمّ اقتحام المقر في الليلة الفاصلة بين يومي 26 و27 جانفي واعتقال كل من كان متواجدا بداخله بما في ذلك خير الدين الصالحي.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد شن النظام حملات اعتقال واسعة استهدفت عددا كبيرا من النقابيين تمّ اقتيادهم الى مقرّ فرقة سلامة أمن الدولة بوزارة الداخلية.

تم إيقاف خير الدين الصالحي واستنطاقه في الإدارة الفرعية لأمن الدولة قبل أن تتم إحالته على قاضي التحقيق الذي أصدر في شأنه بطاقة إيداع بالسجن.

نقل خير الدين الصالحي للسجن المدني بتونس الى حين إحالته على أنظار محكمة أمن الدولة.

### النتائج

بعد استكمال أبحاثه، قرر السيد قاضي التحقيق ختم بحثه بتاريخ 9 سبتمبر 1978 وتوجيه ملف القضية إلى دائرة الاتهام التي أصدرت قرارا تحت عدد 28 بتاريخ 11 سبتمبر 1978 بإحالة المتهمين على محكمة أمن الدولة لمقاضاتهم من أجل ارتكابهم لجريمة الاعتداء المقصود به تبديل هيئة الدولة، وإثارة الهرج، وحمل المواطنين على مهاجمة بعضهم بعضا، وتعمد الاعتداء المقصود منه إثارة الهرج، والقتل، والسلب بتونس على معنى أحكام الفصل 72 من المجلة الجزائية.

انطلقت المحاكمة بمحكمة أمن الدولة المنتصبة بثكنة بوشوشة يوم الخميس 14 سبتمبر 1978 وقد تعلقت القضية ب 34 نقابيا، 4 منهم في حالة سراح، والبقية رهن الإيقاف منهم 11 عضوا بالمكتب التنفيذي الوطني للاتحاد و16 عضوا بالهيئة الإدارية الوطنية. وبعد توالي الجلسات أصدرت محكمة أمن الدولة حكمها في القضية عدد 15 بتاريخ 9 أكتوبر 1978 يقضي بعقاب خير الدين الصالحي مدّة 8 سنوات أشغال شاقة وتراوحت الاحكام المسلطة على بقية المتهمين بين 10 سنوات أشغال شاقة وبين سنة أشهر مع تأجيل التنفيذ.